

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

سلة «أوبك» ترتفع إلى 108,39 دولارات

لندن رويترز- قالت منظمة أوبك أمس إن سعر سلة خاماتها القياسية ارتفع إلى 108,39 دولارات للبرميل أول أمس من 108,36 دولارات في اليوم السابق. وتتكون سلة أوبك من 12 خاما هي مزيج صخري الجزائري وخام جيراسول الأنجولي والخام الإيراني الثقيل والبصرة الخفيف العراقي والتصدير الكويتي والسدر الليبي وبوني الخفيف النيجيري والبحري القطري والعربي الخفيف السعودي ومبران الإماراتي وميري الفنزويلي وأورينت من الكوادور.

دومه كابيتال
dimah capital
1844000
www.dimah.com.kw

أن من أحد إيجابيات الاستثمار في الصناديق الاستثمارية هو التنوع في الاستثمارات على مستوى النطاقات الجغرافية، فئات الأصول أو القطاعات الاقتصادية، فالاستثمار في مجموعة من الأسهم هو أقل خطرا من الاستثمار في سهم واحد بسبب اختلاف تجاوب هذه الأسهم لأوضاع و تقلبات السوق، إضافة الى ان الاستثمار في الصناديق يمكنكم من تعيين مدير صندوق متخصص يتولى عملية البحث عن الأسهم و دراسة الاسواق و الاوضاع المؤاتية للاستثمار و له نظرة متخصصة للمستقبل. ناهيك عن أن كلفة الاستثمار في الصناديق اجمالا أقل كلفة من الاستثمار في الاسهم كل على حدة.

نصائح استثمارية

خلال الفترة من 1 إلى 5 يوليو الماضي .. والأحمدي في الصدارة بعدد 93 عقارا

تداول 159 عقارا خاصاً بـ 31,8 مليون دينار و 24 عقاراً استثمارياً بـ 15,5 مليوناً

العقار الخاص و 10 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

مبارك الكبير ثانياً

وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 30 عقارا تركزت جميعها في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الأسبوع.

الفروانية رابعا

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الرابعة من خلال تداول 15 عقارا تداول منها 12 عقارا في العقار الخاص وعقاران في العقار الاستثماري وعقار واحد في عقار المخازن، وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الأسبوع.

الجهراء خامسا

وجاءت محافظة الجهراء في المرتبة الخامسة من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 8 عقارات تداول منها 7 عقارات في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بتداولات عقارية خلال هذه الفترة.

العاصمة سادسا

وجاءت محافظة العاصمة في المرتبة السادسة من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 6 عقارات تركزت كلها في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الأسبوع.

عاطف رمضان

7 صفقات بـ 8,3 ملايين دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 1 إلى 5 يوليو الماضي عن 7 صفقات مليونية بقيمة 8,3 ملايين دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 6 صفقات تمت في العقار الاستثماري و صفقة واحدة تمت في عقار المخازن. اما الـ 6 صفقات التي تمت في العقار الاستثماري فكانت عبارة عن بناية مساحتها 1032 مترا بقيمة 1,2 مليون دينار كائنة في منطقة السالمية وبناية مساحتها 1029 مترا بقيمة 1,2 مليون دينار كائنة في منطقة السالمية وبناية مساحتها 1021 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار كائنة في منطقة السالمية وبناية مساحتها 745 مترا بقيمة 1,08 مليون دينار كائنة في منطقة السالمية وبناية مساحتها 817 مترا بقيمة 1,2 مليون دينار كائنة في منطقة حولي وبناية مساحتها 797,5 مترا بقيمة 1,4 مليون دينار كائنة في منطقة الفروانية. هذا إضافة الى صفقة واحدة تمت في عقار المخازن كانت عبارة عن أرض مساحتها 1123,5 مترا بقيمة 1 مليون دينار كائنة في منطقة العارضية.

عاطف رمضان



ارتفاع التداول على العقارات الخاصة والمخازن وانخفاض العقارات الاستثمارية واستقرار الشريط الساحلي والمعارض والتجاري خلال أسبوع

أظهرت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 1 إلى 5 يوليو الماضي أن هناك ارتفاعا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 24 إلى 28 يونيو الماضي حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 159 عقارا بمبلغ قدره 31,8 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 24 عقارا بقيمة 15,5 مليون دينار وبلغ عدد عقار المخازن عقارا واحدا بقيمة 1 مليون دينار ولم يشهد العقار التجاري أو الحرفي أو المعارض أو الشريط الساحلي أي تحرك خلال هذه الفترة.

تداول العقود

وجاء في الإحصاءات ان إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 1 إلى 5 يوليو الماضي بلغ 184 عقارا مقارنة بالأسبوع السابق حيث كان إجمالي العقارات المتداولة 172 عقارا وذلك بارتفاع مؤشر تداول العقود بواقع 12 عقارا، فيما ارتفعت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 15 عقارا مقارنة بالأسبوع السابق.

وجاء في إحصاءات وزارة العدل أن مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع 4 عقارات، وارتفع المؤشر بواقع عقار واحد بالنسبة لعقار المخازن واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقارات الشريط الساحلي والمعارض والتجاري خلال هذه الفترة.

الوكالات العقارية

أما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	0	0	0	0	0
حولي (2)	1	0	0	0	0
الفروانية (3)	0	1	0	0	0
مبارك الكبير (4)	0	0	0	0	0
الأحمدي (5)	1	1	0	0	0
الجهراء (6)	0	0	0	0	0
المجموع	3	1	0	0	0

واستقر كذلك المؤشر بواقع صفر عقار لعقاري «التجاري» و «المخازن» خلال هذه الفترة.

الأحمدي في الصدارة

ووفقا لإحصائية وزارة العدل فإن محافظة الأحدي جاءت في

العقارات المتداولة 6 عقارات وذلك بانخفاض مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع عقارين.

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره انخفض بواقع عقارين واستقر المؤشر بواقع عقار واحد بالنسبة للعقار الاستثماري

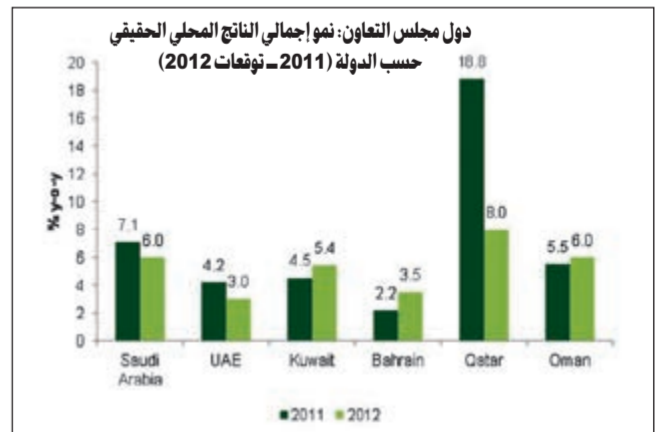
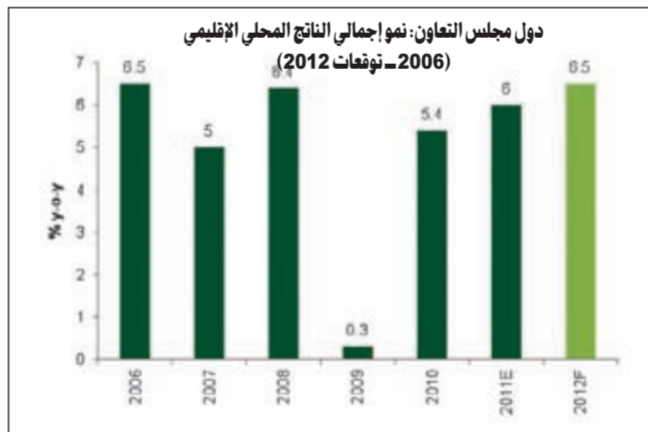
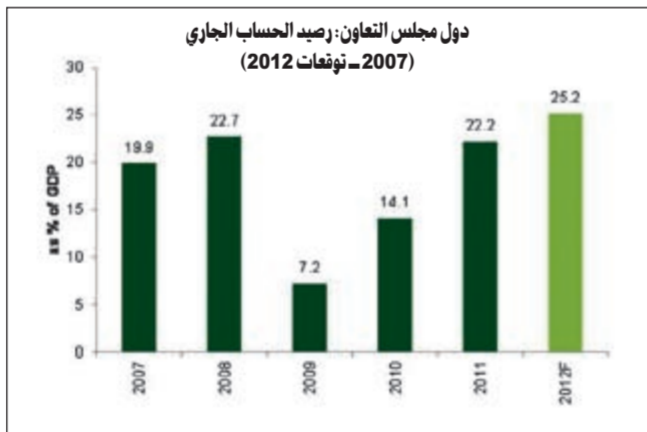
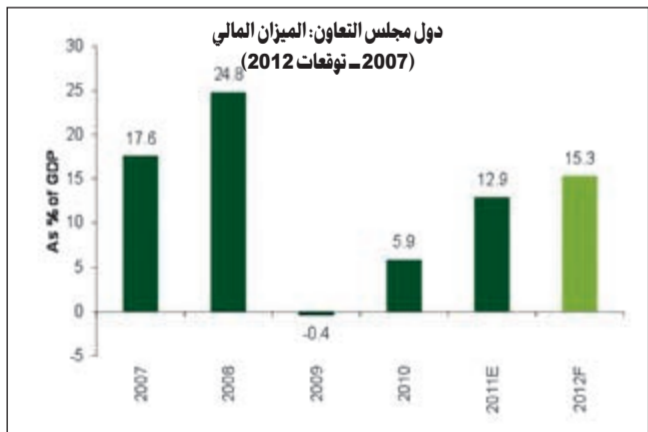
المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	الحرفي	الشريط الساحلي	مخازن
العاصمة (1)	6	0	0	0	0	0
حولي (2)	22	10	0	0	0	0
الفروانية (3)	12	2	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	30	0	0	0	0	0
الأحمدي (5)	82	11	0	0	0	0
الجهراء (6)	7	1	0	0	0	0
المجموع	159	24	0	0	0	1

او الصناعي أي تحرك خلال هذا الأسبوع. أما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن إجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 4 عقارات مقارنة بالأسبوع السابق، حيث بلغ إجمالي

خلال الفترة من 1 إلى 5 يوليو الماضي فقد أظهرت الإحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 3 عقارات بمبلغ قدره 759 ألف دينار وبلغ عدد العقار الاستثماري عقارا واحدا بقيمة 630 ألف دينار ولم يشهد العقار التجاري او المخازن

فائض الميزان التجاري الخليجي بين 400 و 500 مليار دولار

«بيتك للأبحاث»: 6,5% نمو متوقع للاقتصادات الخليجية خلال 2012



قدره 15,3% من إجمالي الناتج المحلي في 2012 في حين كان بنسبة 12,9% من إجمالي الناتج المحلي عام 2011، حيث ان الزيادة في الإنفاق الحكومي سيقابلها ارتفاع عائدات النفط.

مخاطر الهبوط

ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك اقتصادي لدول مجلس التعاون بنسبة 13,4% من إجمالي أعمال التجارة في دول مجلس التعاون وبنسبة 6,8% من إجمالي صادرات دول المجلس في 2010. وكانت نسبة 78,9% من صادرات دول مجلس التعاون إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2011 في صورة وقود معدني ومنتجات مواد التشحيم ذات الصلة، وسيسأل الطلب على الصادرات من منطقة اليورو وخاصة بالنسبة للنفط ضعيفا في أعقاب أزمة الدين السيادية، كما تتوقع أن يؤدي ضعف الأنشطة الاقتصادية إلى تباطؤ الطلب من المستهلكين على السلع والخدمات.

الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي، وإنما تتوقع أن تظل معدلات الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي دون تغيير حتى عام 2014 نظرا لتعهد مجلس الاحتياطي الاتحادي بالاحتفاظ على معدلات الفائدة في الولايات المتحدة أقرب إلى الصفر في السنتين المقبلتين. كما ترى أن دول مجلس التعاون الخليجي ستبقي على ربطها عملاتها بالدولار، حيث انه يوفر الاستقرار، كما يبدو أن السلطات لا تود تغيير ذلك النظام.

السياسة المالية

ومن المتوقع أن يظل الإنفاق المالي مرتفعا في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2012 نظرا لاستمرار الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي في توسيع نطاق الدعم وزيادة الأجور في القطاع العام لتلبية ارتفاع الطلب الاجتماعي والحد من البطالة. ومع ذلك فإننا نتوقع أن يسجل الميزان المالي لدول مجلس التعاون الخليجي فائضا

زيادتها. واستقر معدل التضخم عند مستويات أقل بكثير من الاتجاه السائد قبل الأزمة وقد ساعد في ذلك تدابير رقابة الأسعار.

ومن المتوقع أن يزيد معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2012 إلى نسبة 4% (2011: 3,7% على أساس سنوي) وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتعتمد دول مجلس التعاون الخليجي اعتمادا كبيرا على الأغذية المستوردة خاصة في الزيوت والسكر. وفي حالة حدوث ارتفاع إضافي في أسعار المواد الغذائية من المتوقع أن تواجه دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاع فواتير الاستيراد التي ستترجم إلى تضخم محلي.

السياسة النقدية

كما ان ربط عملات دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار الأميركي يحول دون المرونة في تحركات سعر

عام 2012 بالمقارنة ببتيرة عام 2011، بفعل قوة الدولار الذي تربط به معظم دول مجلس التعاون الخليجي عملاتها. ويقسم تضخم الإيجارات منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ففي الوقت الذي تلتطف فيه أسعار المساكن في البحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر من الضغط الكلي على الأسعار، نجد أن أسعار السكن قد ارتفعت في المملكة العربية السعودية والكويت وسلطنة عمان، مما يزيد من الضغط الكلي على أسعار المستهلكين. ويمثل الإنفاق الحكومي المتزايد لدول الخليج العربية ضغطا متصاعدا على الأسعار في كل من السعودية والكويت، وفي الوقت ذاته، أدى انخفاض أسعار الإيجارات إلى السيطرة على التضخم العام وعدم ارتفاعه بصورة كبيرة في قطر والإمارات والبحرين نتيجة لزيادة المعروض من المساكن، فضلا عن الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى التحكم في الأسعار والعمل على عدم

أنشطة الأعمال في العالم العربي لعام 2012 الصادر عن البنك الدولي، قامت الحكومات في 13 من دولة عربية شملها البحث بتنفيذ عدد 20 من الإصلاحات التنظيمية الاقتصادية في الفترة ما بين يونيو 2010 ومايو 2011 بهدف تحسين بيئة الأعمال لأصحاب المشاريع المحلية. وعلى مدى السنوات الـ 6 الماضية جعلت 94% من الاقتصادات العربية الـ 18 التي شملها المسح بيئةا تنظيمية أكثر ملاءمة للأعمال الخليجية، ونتوقع أن يتحسن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن تحسين الإنتاجية خلال السنوات المقبلة، حيث يجري تنفيذ عدد كبير من الإصلاحات في قطاعات الأعمال.

التضخم

وأظهرت معدلات التضخم في دول الخليج وجود اتجاه مختلط خلال النصف الأول من

أسعار النفط الخام عند 96,8 دولارا للبرميل في 2012 و 97 دولارا للبرميل في 2013 (2011: 95 دولارا للبرميل)، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى الطلب القوي من الأسواق الناشئة. ومن المتوقع أن تستفيد دول مجلس التعاون الخليجي من تغير الاتجاه المتزايد للطلب على التجارة الخارجية من الدول المتقدمة في الغرب نحو الأسواق الناشئة المتسارعة في النمو. وستكون آسيا بمنزلة أهم منطقة في الأسواق الناشئة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن أن استهلاك النفط سيزداد بمتوسط 4,4% سنويا على مدى السنوات الخمس المقبلة. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يسجل إجمالي الميزان التجاري فائضا تجاريا هائلا يتراوح بين 400 و 500 مليار دولار في 2012 (2011: 520 مليار دولار) على خلفية قوة صادرات النفط والغاز.

تطورات القطاع غير النفطي

ووفقا لتقرير ممارسة

متوسط معدل التضخم في دول التعاون سيرتفع إلى 4% خلال العام الحالي

أسعار الفائدة ستظل على معدلاتها الحالية حتى 2014

وأشار التقرير إلى أن متوسط معدل التضخم في دول التعاون سيرتفع إلى نحو 4% للعام الحالي في ظل ارتفاع المطر في أسعار الأغذية، لافتا إلى أن أسعار الفائدة قد لا تشهد تغيرا حتى العام 2014، وفيما يلي التفاصيل:

لاتزال التوقعات الاقتصادية العامة إيجابية بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 6,5% على أساس سنوي في عام 2012 (2011: 6%) على أساس سنوي في ظل استمرار الدعم من قطاع النفط والغاز. ومن المتوقع أن يكون متوسط